الفساد أسبابه ونتائجه وسبل مكافحته

الدكتور
ساجد شرقي محمد
البصرة / جامعة البصرة / مركز الدراسات الإيرانية
رئيس قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية
Email-almshaan14000@yahoo.com
07801072503

١- المقدمة

١- ١ اهمية البحث

ان ظاهرة الفساد باتت حقيقة لا يمكن تجاهلها في مفاصل الحياة لجميع الدول لاسيما التجذر الذي نشهده في مفاصل الدولة العراقية، ومحاربة هذه الظاهرة واجتثاثها يتطلب إعادة بناء وهيكلية جديدة لكل شيء يبدأ من التربية والتعليم والفهم الشعبي العام والثقافة السائدة ووسائل الإعلام وانتهاء بالقوانين وتغيرها وفرض المساواة بقوة القانون وإلغاء الامتيازات وإطلاق يد القضاء واستقلاله ورفع الحصانة من حيث المبدأ لان مجرد وجودها يعني أننا لسنا سواسية أمام القانون.

لا ريب أن الوحدة الوطنية باتت من الأساسيات من الضروري تفعيلها في مجتمعنا لما لها أهمية لمعالجة جميع مفاصل الحياة بما فيها الفساد، ولا ريب أن المجتمعات الواعية تمتاز على طول التاريخ بسمة التعدد والتنوع في العنصر والانتماء الفكري التي يجب الحفاظ عليها بدلا أن تكون مسوغ للبعض لاتخاذ وسيلة الفساد منهجا له للصعود ! كون لا يمكن تصور مجتمع وهو يحمل صيغة ثقافية وفكرية واحدة يكون موفقا في مسيرته، لذلك فالتنوع والاختلاف أمر ينسجم مع طبيعة تكوينه.

بالتأكيد أن تحقيق ذلك يحتاج إلى إرادة حقيقية لدى كل الأطراف، فالفساد لدينا لا يمكن أن يحارب بهجمات لأشخاص كونه ليس حالة فردية، ولو كان كذلك لابد من التساؤل حول الكيفية التي جعلت هذا الفرد يتبوأ منصبا في ظله يمارس الفساد؟ ومن الذي أوصله؟ وما الآلية التي سمحت له بذلك؟ ومن وضع تلك الآلية؟ أليست الآلية التي أوصلته خاطئة والذي وضعها لإيصال الفاسد فاسد هو أيضا؟ أسئلة لا تنتهي بالتأكيد، ولما تكون الحلقات مترابطة لابد من وضع الحلول الناجعة لمحاربته على اعلى المستويات، ولعل هذه الدراسة المتواضعة تحقق جزء من هذا الغرض او تفتح اسئلة امام الباحثين والمتخصصين لغرض الاجابة والتمحيص والدراسة. ولعل الفساد السياسيي من اهم انواع الفساد تاثيرا كونه المفصل الاساسي لجميع مكونات الدولة فاذا ماصلح سوف ينسحب هذا الاصلاح على المكونات الاخرى.

١- ٢ اشكالية البحث

لقد بات معروفا بشكل لايقبل الشك عدم امكانية فصل الانسان عن بيئته وقيمه في اي مكان من العالم، وان السلوك الجمعي للافراد عادة ما يكون نتاج لهذه البيئة التي ينشأ فيها او تلك، ولكون البيئة العراقية تمتلك مقومات حضارية وثقافية وقيمية ودينية عريقة، لذا يمكن القول ان المجتمع هنا يسعى لرفض الفساد ويسعى لمكافحته، حتى ولوكانت مكوناته من الافراد او الجماعات يدور الفساد في خلجاتهم، فهو بالنسبة لهم مرفوض اجتماعيا ومرفوض بالفطرة، ولن يشعر الفرد بالراحة لو شعر هناك خطأ ما في حياته وهذا بديهي بالنسبة للقيم المعروفة في هذه البيئة، ولعل ما يدعم هذا الاتجاه هو ان الفساد في مجتمعنا لايلقي ترحيبا وهو منتقد اجتماعيا، من هنا تاتي اشكالية البحث فبالرغم من ذلك نجد ان هذه الظاهر تتزايد ويتعاظم تاثيرها على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية..الخ،فقد اصبح من البداهة بمكان ان الفساد في مؤسسات الدولة اضحى متجذرا بالرغم من كون الظاهرة لايؤيدها المجتمع، وبالتالي نرى من الضرورة ان يهتم الباحثون والمختصصون للبحث في هذه الظاهر ومسبباتها واشكالياتها و التعامل معها بشكل يومي لمكافحتها لمكافحتها.

١ – ٣ فرضية البحث

من اجل فهم طبيعة الفساد وتحليلها ومحاولة ايجاد السبل التي يمكن ان تكون ضرورية للحد منها او استئصالها، نرى ضرورة الارتكاز على فرضية مفادها (ان ظاهرة الفساد في المجتمعات الانسانية مهما تعددت لايمكن ان تتعدى في كونها خرق متعمد للمباديء والنظم الانسانية وبالتالي ضرورة التخلي عنها كونها لا تنسجم وطبيعة الممارسات والثقافات الرفيعة)

١ - ٤ هيكلية البحث

تضمن هذا البحث عددمن الفقرات، تناولت الفقرة الاولى المقدمة، وانصرفت الفقرة الثانية الى مناقشة الاثار الاقصادية والسياسية والاجتماعية للفساد وماهية الاضرار التي يمكن ان تسببها وبالتالي انعكاساتها السلبية للنظام السياسي برمته، وجاءت الفقرة الثالثة لتبين المعاير التي يمكن قياسها لمعرفة مدى تأثير الفساد واستفحاله ودرجة المعوقات التي تنتج من وراءه فضلا عن الظرروف الملائمة له، اما الفقرة الرابعة ركزت على مكافحة الفساد والياته فقد عالجت مكافحة الفساد الحكومي وكيفية التغلب عليه كما بينت اهمية تأمين الاصلاح المستدام ودور المجتمع المدني في تحقيق هذا الهدف، اما الفقرة الخامسة فتضمنت النتائج والتوصيات.

٢ - ماهية الفساد وابعاده

الفساد يعني الخلل والاضطراب والتلف (١)، و من المهم معرفة الاسباب الكامنة وراء مكافحتة، فالعديد من الاقتصادات يكون طابع الفساد فيها مترسخا مؤسساتيا ويبدو ان التعامل معه على اساس يومي اكثر سهولة من مكافحته، وعندما يكون الفساد مشكلة تعرقل تطور المجتمعات يعني ذلك انه مكلف للمجتمع وللقطاع الخاص والعام وللحكومات لذا يجب استئصاله.

ويمكن توضيح الفساد وفق المعادلة التاليه: (٢)

الفساد = درجة احتكار القرار+ حرية التصرف – المساءلة

تشير هذه المعادلة الى أن الفساد يرتبط بعلاقة طردية مع كل من درجة احتكار القرار واتساع حرية التصرف، ويرتبط بعلاقة عكسية بدرجة المساءلة. فكلما احتكر فرد أو مؤسسة أو فئة القرار أو الثروة أو سلعة ما أو خدمة ما، كانت هناك فرصة أكبر للفساد.

٢ – ١ البعد السياسي

ان الفساد السياسي يعني اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لاهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، ومن المعروف ان الانظمة السياسية بانواعها معرضة للفساد السياسي الذي تتنوع اشكاله،الا ان الاشكال الاكثر شيوعا في مجتمعنا العراقي هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الاقارب..الخ، ومن هنا نفهم ان الفساد السياسي تختلف ماهيته من بلد الى اخر ومن سلطة لاخرى، فاجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعتبر غير قانونية في بلد اخر، لذا من الصعوبة بمكان وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هو الحال في قضايا التصنيف الطائفي والعنصري، وقد تتحول الممارسات التي تعد فسادا سياسيا في بعض البلدان الى ممارسات مشروعة وقانونية في البلدان التي توجد فيها جماعات مصالح قوية تلبية لرغبة هذه الجماعات.

وعليه فان الفساد السياسي يؤثر بشكل مباشر على مفاصل الحياة الاخرى كالاقتصادية والادارية والمؤسسات، فهو يمثل تحديا خطيرا في وجه التنمية، فعلى الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية ويشل حركة الحكومة الجيدة بل ويغير المسار الصحيح، فمثلا في الانتخابات او الهيئات التشريعية نجد ان الفساد يقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي، واذا ما حل في القضاء فانه يعرض سيادة القانون للخطر، وفي الادارة العامة ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات. بمعنى ان الفساد ينخر في القدرة المؤسساتية للحكومة لانه يؤدي الى اهمال اجراءاتها واستنزاف مصادرها ويقوض شرعية الحكومة و القيم الديمقراطية في المجتمع كالثقة والتسامح وقبول الاخر.

ويسهم الفساد في عدم الاستقرار السياسي لان المواطنين يشجعون على العمل على طرد قادتهم الفاسدين والذين لايستطيعون فعلا تمثيل مصالح الناس، وكذلك يسهم في المستويات العالية للجريمة كونه (الفساد) يشجع النظام على ان يتغاضى كثيرا عن حكم القانون ويخلق مجتمعا تكون المؤسسات القانونيه فيه تفرض تطبيق قوانين غير فاعلة، ففي الانظمة الفاسدة من السهل اتباع طرق التهرب من العقاب.

من هنا نفهم ان نجاح البلدان يكمن في معالجة كل ما يعيق الديمقراطية والاصلاحات من خلال بناء اقتصادات السوق والمجتمع وان تبني الدول وتطور مؤسسات تؤمن فرض تطبيق القوانين وتوفر عملية شفافة وشاملة في صنع السياسة، ان تطوير مثل هذه المؤسسات في الانظمة الفاسدة هي مهمة شاقة، لان الرسميون الحكوميون المسؤولون عن الاصلاحات في هذه الانظمة لاتتخذ اجراءات للمعلجة كون ذلك يؤدي الى الحد مباشرة من قدرتهم على السيطرة والنفوذ والتحكم.

٢ ــ ٢ البعد الاقتصادي

يلعب الفساد دورا فاعلا في اساءة تخصيص الموارد، حيث يمكن توجيهها نحو انتاج السلع والخدمات التي تكرس احيانا كثيرة للفساد، ويشمل ذلك الموارد المباشرة كالمدفوعات النقدية، وكذلك الموارد غير المباشرة، مثل التواصل المستمر مع الرسميين الحكوميين، أو اعطاء رخصة لعملية او لانتاج ما لشركة اقل فعالية،وعليه يسيء الفساد في تخصيص الموارد التي يمكن استخدامها لتوفير الخدمات العامة، فبدلا من استخدامهم رسوم التراخيص او واردات الضرائب في تعزيز الموازنة، فانها تستقر بكل بساطة في جيوب موظفي الحكومة الفاسدين، ولا تستخدم الموارد ايضا بالطريقة الاكثر فعالية لان الشركات التي تحصل على العقود الحكومية لا تكون بالضرورة هي ذاتهاالشركات الاكثر فعالية، بل تلك التي تمتلك العلاقات الاوثق مع الحكومة.(٣)

من جانب اخريسهم الفساد في تخفيض مستويات الاستثمار ويجلب اثار سلبية على مستويات الاستثمار الخارجي والداخلي في ان واحد، فالمستثمرون يتجنبون في نهاية المطاف البيئة التي يكون الفساد فيها مستشريا لانه يزيد تكاليف القيام بالاعمال ويقوض حكم القانون الامر الذي يبعد دائما المستثمرين.

ان الواردات العامة للسلع والخدمات الاساسية تنخفض بسبب الفساد حيث التهرب من الضرائب الذي هو احد اكبر التهديدات لتدفق الموارد الحكومية الواسعة الانتشار في البدان الفاسدة لان الشركات الرسمية لا تعلن عن ارباحها الحقيقية وبالتالي لاتدفع الضرائب (٤)

كما ان الشركات ايضا التي تعمل ضمن الاقتصاد الرسمي وهنا تدفع رشاوى بدلا من الضرائب عندما تكون ادارة الضرائب فاسدة او عندما تتوافر القروض لاساءة استخدام القوانين الضريبي بشكل واسع النطاق، علاوة على ذلك يأخذ عملاء الحكومة الفاسدون لانفسهم الرسوم والمدفوعات التي يجمعونها من الشركات على شكل واردات لموازنة الدولة، ويحرمون بذلك الحكومة من الاموال اللازمة لتوفير السلع والخدمات الاساسية.(٥)

ان الانفاق الحكومي سيزداد في ظل الفساد، فكثيرا ما توفر مشاريع الاستثمارات العامة للرسميين الحكوميين فرص الحصول على الرشاوى بكل بساطة عندما يواجه هؤلاء امكانية الاستفادة المباشرة من منح العقود، فانهم يشجعون اقامة اكبر عدد ممكن من مشاريع الاستثمار الحكومية،ومثل هذه الفضائح لا تظهر فقط في البلدان النامية الفاسدة بل ايضا في دول أكثر تطورا حيث الفساد اقل استشراء في العديد من البلدان، مما يتيح ذلك الى سوء الادارة لمشاريع الاستثمار العامة ويسهم بالتالي في عجز اكبر في المالية العامة، معرضا بذلك السياسة المالية السليمة للخطر، وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى خفض الانتاج ويثبط همة الابداع، لان هكذا انظمة فاسدة يصرف الافراد والشركات الوقت والموارد في الاعمال الفاسدة بدلا من النشاطات التي تعزز النمو، وعليه تتراجع همة الابداع، لان الانظمة الفاسدة تفتقر الى مؤسسات حكم القانون التي تحمي حقوق الملكية (٦).

- في ظل الفساد تنخفض مستويات النمو كونه (الفساد) يؤذي المشاريع الصغيرة لان تحمل تكاليف الفساد المرتفعة (الوقت والمال) اشد بالنسبة للشركات الصغرى منه على الشركات الكبرى، فالشركات الصغرى تملك بوجه عام سلطات اقل لتجنب الفساد، وهي تميل الى العمل في بيئات عالية التنافس وبالتالي فهي لا تستطيع تحميل المستهلكين تكاليف الفساد، وهكذا تواجه الشركات الصغرى في البيئات الفاسدة ظروفا اصعب للبقاء، وهذا يؤذي معدل النمو الاقتصادي لان الشركات الصغرى تشكل محرك النمو في معظم الاقتصادات.

وعادة يخصص الفساد التوظيف في القطاع الخاص عن طريق اجبار شركات الاعمال على الانتقال الى القطاع غير الرسمي، وعن طريق اقامة الحواجز امام دخولها، وزيادة نفقات القيام بالاعمال (٧) لان الشركات لن تكون قادرة على النمو والتوسع.

٢ – ٣ البعد الاجتماعي

ان العامل الوحيد الذي ينظم العلاقة بين الافراد وبين الافراد والسلطة هو القانون، وهنا يرمي الفساد بضلاله الى التشكيك في فعالية القانون وعليه فان الثقة والامانة والقيم تكون غير فاعلة هي الاخرى مما يهدد هذا الوضع المصلحة العامة من خلال الاسهام في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة العناصر الفاسدة وهذا يكرس مجموعة من السلوكيات السلبية، ولعل هذا ما يفسر هجرة اصحاب الكفاءات العلمية نتيجة لتولي غير المؤهلين للمناصب الحكومية الرفيعة والهامة بسبب اليات المحابات والمحسوبية والفئوية مما يؤدي ذلك الى استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الاحباط التي تنعكس سلبا على العمل والابداع وبالتالي يضعف الشعور بالانتماء الاجتماعي للوطن والدولة، وهذا يعكس بطبيعة الحال تدهور القيم الاجتماعية والاخلاقية في المجتمع، من جانب اخر فان الفساد يزيد من سلطة الاثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات ويؤثر سلبا على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذا على التعليم والصحة ويشكل خطرا على السلم الاجتماعي من خلال تراجع مستويات الرفاه الاجتماعي وتدني مستويات المعيشة وتركيز الثروة في ايدي قلة من من المجتمع ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد.

٣ – المعايير والظروف الملائمة للفساد

٣ - ١ مؤشرات الحكم على الفساد

ان مدى التطوروكفاءة الاداء على استيعاب الازمات و التي تعيشها المجتمعات يعكس مؤشرا للحكم الصالح، فالتداول السلمي للسلطة والمشاركة الشعبية في صنع القرار تعتبرمن اولويات المدركات لتقيم الفساد نظرا لما له اهمية في معرفة الخلل النيوي لهذه الانظمة السياسية او تلك.

ان مؤشر الحكم الصالح يساعد على مقاربة هذا الواقع، فهو يقيس مستوى كل من المساءلة والمحاسبة، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، وطبيعة الرقابة ونوعيتها، وسيادة القانون، وبالتالي مراقبة الفساد ومكافحته، من هنا ندرك ان ضعف السلطة ياتي من غياب او عدم فاعلية القوانين التي تعزز مباديء الحكم الصالح وحكم القانون، ولعل قانون الانتخابات يدخل من ضمن تلك القوانين كونه يسمح باعادة تكوين السلطة وتمثيل الشعب تمثيلا عادلا حقيقيا، اذ غالبا ما تكون الانتخابات في الدول الفاسدة هزيلة الشكل والمضمون ومبنية على قوانين لاتسمح بالمنافسة الديمقراطية وهذا ينعكس سلبا لاداء السلطة وبالتالي يستشري الفساد، فمثلا

(نتائج مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ والذي شمل ١٨٠ دولة من بينها ٢٠ دولة عربية، تم تصنيف الدول العربية من الاقل فسادا الى الاكثر ظهرت نتائج الاستطلاع، ان دولة قطر حلت في المرتبة ٢٨ من ضمن ١٨٠ عالميا ونالت معدل ٦,٥ نقاط والمرتبة الاولى عربيا، وسجلت دول الخليج تقدما ملحوضا منها دولة الامارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الثانية عربيا وسلطنة عمان التي احتلت المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة ٤١ عالميا، والبحرين التي حصلت على نتيجة ٥,٤، اما بالنسبة الى دول المشرق العربي ودول شمال افريقيا باستثناء الاردن الذي شهدبعض التقدم قياسا

بالعام الماضي بحصوله على معدل ٥,١ بعد ان كان ٤,٧ فلم يسجل اي من هذه الدول تقدما يذكر، اما العراق والصومال فقد نالتا معدل ١,٣ و ١,٠ على التوالي وحلتا في المرتبتين ١٧٩ و ١٨٠ وهما الادنى في سلم المؤشر) (٨) هذه النتائج تؤكد انه بالرغم من الوعود المتكررة بالاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي مازالت وفق هذا المؤشر تحتل مراتب متدنية، مما يطرح التساؤلات حول مدى توافر الارادة السياسية الجدية في مكافحة الفساد وايجاد ثقافة مجتمعية لمكافحته.

٣ – ٢ معايير قياس الفساد

ان قياس الفساد بلغة الاحصاءات ليس امرا سهلا كون الذين يشتركون لايمكن ضمان تعاونهم في هذا الصدد، وتقدم المنظمة العالمية للشفافية وهي منظمة رائدة في مجال محاربة الفساد ثلاثة معايير تقوم يتحديثها سنويا لقياس الفساد وهي (٩) ١ - مؤشر ادراك الفساد (القائم على اراء الخبراء حول احوال البلدان الفاسدة ٢-البارومتر العالمي للفساد (القائم على استطلاعات مواقف الراي العام وخبرتهم مع الفساد واستطلاع دافعي الرشى الذي يبحث في استعداد الشركات الاجنبية لدفع الرشى.

ان المنظمة العالمية لمراقبة الفساد تقوم باجراء استطلاعات لادراك وجود الفساد بين أونة واخرى، وبحسب اخر استطلاع للمنظمة اجرته في عام ٢٠٠٥ فان اقل ١٠ دول فسادا في العالم هي استراليا، النمسا، الدنمارك، فلندا، ايسلندا، نيوزلندا، النرويج، سنغافورة، السويد، سويسرا، وحسب الاستطلاع المذكور فان اكثر ٩ دول فسادا في العالم هي انغولا، بنغلادش، تركمانستان، تشاد، ساحل العاج، غينيا الاستوائية، نيجيريا، هايتي (١٠)، الا ان التكنلوجيا المتطورة في الدول التي تعد الاقل فسادا قد يساعدها على اخفاء الفساد من اعين شعبها او على جعل ممارسات الفساد تبدو شرعية

٣ – ٣ الظروف الملائمة للفساد

- البنى الحكومية المتناحرة
- تركيز السلطة بيد صناع القرار و هم عملياً غير مسؤولين من الشعب
- غياب الديمقراطية أو عجزها
- العجز المعلوماتي: ويشمل: (١١)
- انعدام الشفافية في الحكومية (حرية الملعومات) في صنع القرار
- احتقار او إهمال ممارسات حرية الكلام أو الصحافة
- ضعف المساءلة وإنعدام الإدارة المالية الملائمة
- الفرص و المحفزات وتشمل:
- عمليات إستثمار كبيرة للأموال العامة
- انخفاض رواتب الموظفين الحكوميين
- الظروف الإجتماعية وتشمل: (١٢)
- النخب الأنانية المنغلقة و شبكات المعارف.
- كون السكان أميين أو غير مهتمين وعدم قابلية الرأي العام على إنتقاء الخيارات السياسية.
- العجز القانوني ويشمل: (١٣)
- ضعف سلطة القانون
- ضعف المهن القانونية
- عدم كمال العملية الإنتخابية
- حملات إنتخابية مكلفة يتجاوز الإنفاق فيها المصادر الإعتيادية للتمويل السياسي
- غياب الرقابة الكافية للحد من الرشى أو التبرع للحملات الانتخابية.

٤- مكافحة الفساد والياته

لاتحقق الديمقراطية الازدهار الدائم الا عندما يتم تكريس حكم القانون وعندما تصبح الحكومات شفافة ومسؤولة امام الناس، فالفساد يقوض الاسس للمجتمع الذي ينشد التقدم والرقي، ومن هنا فان من حق كل رجل وامراة وطفل يستحق ان يحكم باعلى مستوى من النزاهة العامة لكي يتمكنوا من تحقيق كامل طاقاتهم الكامنة، وعليه فان افضل امل لكسب المعركة ضد الفساد يكمن في الالتزام المتواصل لقيم الحكم والانفتاح والسلوك العادل وحكم القانون، الذي بالضرورة يؤدي بالضرورة الى بناء ارادات وقدرات الشعوب والحكومات لمكافحة الفساد وتغيير ثقافة الفساد ويفتح افاق جديدة للعمل الديمقراطي من خلال عملية البناء اليومي للمؤسسات الديمقراطية عبر خلق مستقبل افضل عن طريق التوحد في دعم الحكم الصالح ومكافحة الفساد وكذلك عبر التعاون المتواصل لبناء مجتمع يستطيع فيه الافراد تحقيق المجال الكامل لحرياتهم، وهذا لم يحصل الا من خلال الاتزام بمبدأ المسؤولية في بناء الاسس المتينة المبدئية، فكيف اذن يمكن الرد على الفساد؟ وكيف يمكن ان يكون هذا الرد فاعلا؟ لتحقيق ذلك لابد من الاعتراف بمبدأين الاول، هو انه ما من نظام او مجتمع محصن ضد الفساد وثانيا، الحاجة الى بدء الجهود عبر عملية اساسية، هي بناء الفهم المتبادل لما تعنية كلمة الفساد.

ان هذا الادراك يسهم بالتاكد في وجود مقاربة شاملة للاصلاح المقاوم للفساد وايجاد السبل الفاعلة في التشخيص ومن ثم السلوك باتجاه المعالجة ولعل عدم اغفال الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني كونه يقع في الخطوط الامامية للمعركة ضد الفساد فهو شريك ضروري وبشكل مستمر، فالحكومات لا تقوم بنفسها باجراء الاصلاحات حتى عند وجود قيادة قوية تدعم التغيرات، فالمشاركة تحقق افضل النتائج في رصد التنفيذ لمشاريع التنمية، وهذا بطبيعة الحال يعزز زيادة الموارد ويعزز الالتزام السياسي وتحسين نتائج التنمية عن طريق جعل ومباديء مكافحة الفساد شأنا سائدا لدى المجتمع وثقافة تؤدي الى تشكيل استراتيجية ناجحة.

ان تحسين نظام الحكم وحده لا يمكن ان يؤدي الى مكافحة الفساد، الثقافة الراسخة تجعل من الفساد وضع غير مرحب به في المجتمع، وعليه لابد من تشخيص الاجراءات غير الفاعلة ولعل اهمها:- (١٤)

-برامج توعية عامة غير مرتبطة باصلاحات.
-اصلاحات غير مرفقة ببرامج توعية.
-التقصير في اعتماد مقاربة طويلة الاجل.
-توصيات لاتدعمها ابحاث وجمع المعطيات.
-برامج يديرها المانحون وينظر اليها بهذا الحال.

من هنا يمكن القول ان التعاون بين الاطراف المكونة للمجتمع كالمؤسسات المتعددة الاطراف،ومجتمع المنظمات غير الحكومية يشخص ما هوغير فاعل وبالتالي يؤمن علاقة استراتيجية فعالة ومتبادلة بين النشاطات، يتبع ذلك تقييم دور الحكم الصالح والمساءلة الذي من شأنه خلق الظروف التي تنشل الناس من الفقر، وترفعان مستويات التعليم والصحة، وتحسنان امن الحدود، وتوسعان عالم الحريات الشخصية، وتنشان استراتيجيات التنمية الاقتصادية السليمة والمستدامة وتخلقان ديمقراطيات افضل.

ومن اجل الوقوف على الاليات التي تمكننا من مكافحة الفساد سنتناولها لابد من تحليل مسبباته لمحاولة وضع السبل الكفيلة لمعالجته.

٤ – ١ مكافحة الفساد الحكومي

ان الفساد الذي يمارس من اعلى المستويات على يد المسؤولين الرفيعي المستوى وهذا يشكل تهديدا للديمقراطية وحكم القانون في جميع البدان النامية وبلدنا واحد منها فهو يقوض المساءلة المالية ويعيق تدفق الاستثمارات الاجنبية، ويعيق الاداء الاقتصادي، ويقلل الثقة بالنظامين القانوني والقضائي.

لقد كشفت احصائيات وفقا للبنك الدولي هناك الف مليار دولار تدفع سنويا كرشاوى، وهناك اكثر من ٤٠٠ مليار دولار سرقت من افريقيا وحدها وتمت تخبئتها في بلدان اجنبية (١٥)، وفي الحالة العراقية بات معروفا الاموال التي هربها النظام السياسي السابق والتي تم تجميدها واصدار قانون بارجاعها بعد انهيلره، ان هذا النوع من الفساد يسهم في تراجع التنمية والتقدم، وعليه لابد من تطويرالخطط الجديدة لمنع المسؤولين الفاسدين من الوصول الى الثروات التي جمعوها عبر نشاطاتهم الفاسدة، وبناء اسلوبا جديدة لاستهداف اموالهم تلك (١٦) ولعل اهم الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف هي:

١- حجب الملاذ الامن من خلال توفير سلطات قانونية خاصة لتحديد اسماء الاشخاص الفاسديد واصدار مذكرات تقويف بحقهم ومنعهم من المغادرة او دخولهم الدول الاخرى عبر الاتفاقات الدولية التي سنتاول الياتها في جزء لاحق من هذه الدراسة.

٢-استرجاع واعادة التوزيع الصحيح لاموال الاعمال الفاسدة، وهذا يتم من خلال العمل مع الشركاء الدوليين والاتفاقا الدولية لتعقب واسترجاع اموال الفساد (١٧)

ان مكافحة الفساد على اعلى المستويات يتطلب استراتيجية شاملة من شأنها تدويل الجهود ضد الفساد العالي المستوى، ترفع هذه الاستراتيجية الكفاح ضد هذا النوع من الفساد الى مستوى جديد لكشف ومصادرة الاموال المسروقة وتعزيز مشاطرة المعلومات وتأمين مساءلة اكبر حول مساعدات التنمية.

من هنا لابد من تسليط الضوء على الاسلوب الامثل لمكافحة الفساد ولعل من بينها استحداث قوانين خاصة (كقوانين اشعة الشمس وحرية المعلومات في الولايات المتحدة الامريكية) (١٨) يشكلان عاملان مهمان للحد منه، فالقوانين ضد الممارسات الفاسدة والتشريعات الرامية الى زيادة شفافية الحكومة تؤدي الى خفظه عن طريق التمحيص في العمليات الحكومية عن كثب لاستئصال الهدر، والاحتيال، واساءة الاستخدام، وبطبيعة الحال ان القوانين لوحدهاغير كافية لمنع اساءة استخدام السلطة بل فتح ابواب الحكومة وتسليط الاضواء المشعة داخلها و اعطاء المحققين سلطات مراقبة ورصد للحكومة عن كثب يمنع الهدر واساءة الاستخدام وبالتالي يقوض الفساد الحكومي.

ان عناصر هذه الاستراتيجية تكمن في(١٩):

١- اصدار قانون حرية المعلومات والذي بموجبه يحدد الوثائق الحكومية، في جوهرها، هي ملك للناس وبالتالي حق الاطلاع عليها، مع الاخذ بنظر الاعتبارالوثائق التي تبقى سرية لما يتعلق بمصلحة الامن القومي للبلد، ولعل هذا القانون يدفع باتجاه وضع الاسس التي تبنى عليها الاصلاحات فضلا عن ان للمواطنين الحق في معرفة ما يخص حكوماتهم وما تقوم به. ٢- من جانب اخر على السلطة ان تصدر قانون اخر يرافق هذا القانون يسمى قانون الخصوصية وبموجبه يحق للمواطنين الاطلاع على المعلومات التي جمعتها الحكومة عنهم للتاكد من هذه المعلومات ليست خاطئة وان الحكومة لم تستخدم هذه المعلومات ضدهم دون علمهم بها، و هنا يتمكن المواطنون وفق هذا القانون الحصول على نسخ من الملفات الحكومية هذه وبامكانهم اذا لزم الامر تحدي صحة المعلومات الواردة فيها، وهذا القانون ايضا من شأنه يقيد قدرة الحكومة في كشف المعلومات الشخصية المتعلقة بالمواطنين، لذا نعتقد ان هذه الاجراءات ستسهم في تكون سياسة الشفافية نفسها لتكون هي الاخرى شفافة. ٣- اصدار قانون الحكومة تحت الشمس على غرار القانون الامريكي، ففي عام ١٩٧٦ اصدر الكونغرس الامريكي قانون اسمه (الحكومة تحت الشمس) هذا القانون يفرض بأن تكون الاجتماعات الحكومية معلنة امام الناس، وبان الوكالات الرسمية عليها ان تنشر اشعار مسبق حول الاجتماعات القادمة واجندتها بغية منع اجتماع مجموعات الرسميين الحكوميين من اتخاذ القرارات بحجة انها لم تكن اجتماعات رسمية، ان هذا النوذج يمكن ان يحتذى به لفعاليته في محاربة الفساد. ٤- استحداث قانون المفتش العام و بموجبه

يتم انشاء مواقع للمسؤولين من ذوي المناصب الرفيعة للقيام بتدقيق وتحقيق مستقل بشأنها، وهنا يجب ان يتمتع المفتشون العامون بسلطات واسعة لاستكشاف المعلومات والموازنات...الخ.
ان تصاعد حركة الشفافية الحكومية تجلب نتائج ايجابية الى حد كبير، فقد يساعد في تعزيز الثقة بالحكومة وبعملياتها كون ذلك مهم في المرحلة الراهنه لما يشهده البلد من مشاكل وصراعات وتجاذبات سياسية، ولعل حركة الشفافية تسهم في الارتباط المدني بالحكومة وبالتالي يحسن المستوى العام وتجعل العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية اكثر نشاطا واكثر توجها نحو العمل الديمقراطي.

٤ – ٢ تامين الاصلاح المستدام (دور المجتمع المدني).

لايختلف اثنان على ان الفساد يسبب اضرار، وان التقصير في معالجته تصرف غير مسؤول، من هنا فان ضغط المجتمع المدني باتجاه مكافحة الفساد بشكل عام يؤدي بالضرورة الى تحسين نظام الحكم والمساءلة، وعليه فان المجتمع المدني يظل دوره مركزيا لاجل تحويل الالتزامات التي يحصل عليها من الحكومة بسبب هذا الضغط والمراقبة الى وقائع.
من الطبيعي ان الانظمة الضعيفة تولد الفساد و تتراجع في ضلها الخدمات الاساسية ويستفحل الفقر في الوقت تبقى هذه الانظمة غير متجاوبه، ومن هنا فان الموارد التي يجب ان تغذي محرك النمو الاقتصادي وتخلق الفرص للفقراء للخلاص من الفقر، بدلا من ذلك تزيد النخب الفاسدة اكثر غنا ويسهم النظام الفاسد في الانهيار المالي والاقتصادي، ومن ثم العنف وعدم الاستقرار.
فعلى الحكومات ان تتخذ اجراءات ومبادرات في ادراك الدور الحيوي للمجتمع المدني ودعمه للتاكيد من تحقيق هذه المبادرات لاهدافها، لان المشاركة مع الحكومة تلعب دورا في تعزيز التطبيق من خلال تأمين رؤية اساسية غيرحكومية وتقديم الزخم للاصلاح، وعليه فان المجتمع المدني يعزز العمل الميداني فهو يمتلك طاقة كامنة هائلة لخلق اطار عملي للاصلاح بسبب الشفافية والفرص الواسعة والموثوقة لمشاركة عموم المجتمع.
لكي يمتلك المجتمع المدني القدرة على القيام بوظائفه الحيوية لابد ان تكون الشفافية وفرص المراقبة له، وعليه فثمة مزيد من العمل الضروري في الميادين التالية:
-التدريب الازم لكي يتمكن المجتمع المدني، ومن ضمنه المنظمات المدنيه، والجمعيات المهنية، ووسائل الاعلام، من استخدام المعلومات بصورة فعالة.
-الشفافية في الوظائف الحكومية، وصنع القرارات، والنفقات، والوصول الى المعلومات بما في ذلك الوصول غير المقيد الى الانترنيت، وفرص المشاركة والتعليق يجب ان تصبح مؤسساتية ومزودة بصورة روتينية.
-الموارد المالية دون قيود سياسية ضرورية لتمكين المجتمع المدني من القيام بوظائفه
-جمع المعلومات، وتثقيف الناس، وبناء التحالفات، والاستفادة من مستوى الخبرات المطلوبة لتحليل المعلومات مثل عائدات الصناعة الاستخراجية، والموازنات، والمشتريات العامة.
-التدريب هام ايضا لتعزيز الحكم الصالح والشفافية والمساءلة داخل المنظمات المدنية.
-منظمات المجتمع المدني المسؤولة يجب ان تكون حرة في التنظيم والخطاب العام، دون حظر قانوني يقيد قدرتها في العمل او في تامين التمويل من مصادر قانونية.
-نشطاء المجتمع المدني المنخرطون في الاشراف ومنهم وسائل الاعلام يجب حمايتهم من دعاوى القدح والذم، ومن تهديدات العنف والوقيف.
ان هذا الاهتمام بهذه القضايا في التاكيد من ان المجتمع المدني يفي بوعوده، حتى ان هذا الامر هام جدا حيث المصالح المكتسبة المتحصنه بعمق، اي مصالح الفاسدين، والذين يسهلون الفساد، تجعل جهود المجتمع المدني اكثر ضرورة واكثر صعوبة، وعليه فان الدعم للمجتمع المدني يساعد في تامين الحافز اللازم للاصلاح الفعال والمستدام.

٤ – ٣ مكافحة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية.

بعد ان كانت مكافحة الفساد ضمن مجال اختصاص حكومة كل دولة بمفردها، امتدت في الوقت الراهن لتشمل المجتمع الدولي الذي يعمل سوية بمثابة المكمل والمساعد لجهود الحكومات، فقد شهد المجتمع الدولي في السنوات الخمس عشر الماضية، تغيرا ملحوظا وايجابيا في الكفاح العالمي ضد الفساد، حيث كانت البلدان قبل هذا التاريخ تعتبره مشكلة داخلية ليس الا، لقد انشأت عدد كبير من التجمعات لمعالجة الفساد بعد ان كان هناك اعتقاد خاطيء ان الفساد كان في الواقع امرا مقبولا في بعض الاجواء الثقافية حيث كانت تسمح الدول باقتطاع ضريبي للرشاوى المدفوعة للرسميين الاجانب، اما اليوم فيعمل عدد متزايد من الدول معا لمقاضاة هذه الرشاوى،فمنذ عام ١٩٩٦ خدمت الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد في رفع الالتزامات السياسية لمكافحة الفساد وعنيت المعايير الدولية والممارسات الدولية الاساسية لمعالجة الفساد، واصبح من المتفق عليه عالميا بفضل اتفاقيات مكافحة الفساد التي عززتها البيانات المتنامية حول الارادة السياسية، ان بوسع المجتمع الدولي استكمال ومساعدة جهود الحكومات في محاربة الفساد وان للمجتمع الدولي مصلحة حقيقية في رؤية الفساد يعالج محليا كما على المستوى العالمي. الا ان هذه المحاربة تبقى محلية تقليديا مما يشجع بطبيعة الحال الممارسات الافضل من خلال بناء الثقة وبناء العلاقات بين الدول المتعاونة ويزيد في نهاية المطاف فعالية الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف كما في البراج الانمائية، ان هذه الاتفاقيات تعالج عدد من الاعمال منها:

* تطبيق القانون، سلطاة التحقيق والمقاضاة، والسلطات القضائية وجميعها تشكل عناصر اساسية للكشف عن الفساد العام وهي بهذه الصفة تلزم الحكومات على سن قوانين جنائية فعالة وعقوبات واجهزة تطبيق القانون لاكتشاف وردع الرشاوى وممارسة الفساد الاساسية الاخرى.
* منع الفساد في القطاع العام فالعديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد تلزم الحكومات على اتخاذ عدد من الاجراءات، مثل الحفاظ على معايير عالية من السلوك لدى الموظفين، واقامة انظمة شفافة للمشتريات، وللادارة المالية، وتجنب تضارب المصالح والمطالبة بالكشف المالي عن الاصول الشخصية، وحماية الذين يكشفون عن الفاسدين وانشاء مؤسسات واجراءات محاسبية فعالة داخل الحكومة وخارجها وتامين الوصول الى المعلومات الحكومية.
* منع الفساد في القطاع الخاص حيث العديد من الاتفاقيات الدولية المضادة للفساد تسلط ايضا الاضواء على الاجراءات التي تؤثر بصورة بناءة على سلوك القطاع الخاص وتلزم الحكومات باتخاذها مثل الحفاظ على اطار عمل قانوني فعال لاخفاء المدفوعات غير المشروعة او الرشاوى في حسابات الشركات وحظر اقتطاع مدفوعات الرشاوى من الضرائب..الخ

هناك اربع اليات نشطة على المستوى الدولي في الوقت الراهن لمكافحة للفساد والتي تعتمد المراجعة ورصد وتعزيز التطبيق وهي: (٢٠)

١- الية المتابعة التابعة لمنظمة الدول الامريكية.
٢-مجموعة دول مجلس اوربا المضادة للفساد.
٣-مجموعة العمل حول الرشوى التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
٤- مبادرة ميثاق الاستقرار لمكافحة الفساد. وفضلاعن ذلك فقد تم تطوير الاتفاقيات والمبادرات الدولية وجعلها اكثر شمولية ويمكن تناولها كالاتي(٢١):

-ميثاق الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذه دخلت حيز التنفيذ في كانون الاول ٢٠٠٥، ودخلت اكثر من ١٣٠ دولة، ويغطي هذا الميثاق جميع مجالات العمل في اطار التعاون بمافيها استرجاع الاموال بسبب الفساد، وتعتبر هذه اول اتفاقية دولية حقيقية لمكافحة الفساد تطبق عالميا بعد ان وقع عليها ١٤٠ شخص و٨٠ فريقا لغاية هذا التاريخ.
-في اوربا طور مجلس اوربا (COE) ثلاث ادوات اولية لارشاد الاعضاء لمكافحة الفساد شكلت اثنان من هذه الوثائق ميثاقين (ميثاق القانون الجنائي ضد الفساد، وميثاق القانون المدني ضد

الفساد الصادر عن مجلس اوربا)، وطور هذا المجلس رصد وتطبيق المباديء والمواثيق بمايخص ٤٢ دولة من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية.
-في امريكا اللاتينية هناك ٣٣ دولة شاركت في اتفاقية الميثاق بين الدول الامريكية ضد الفساد برعاية منظمة الدول الامريكية(OAS).
-في اسيا تبنت ٢١ دولة في منطقة اسيا –المحيط الهادي مجموعة مباديء ضد الفساد، هذه المجموعة المعروفة بخطة عمل البنك الاسيوي للتنمية وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم الاطراف بحجب الملاذ الامن عن الفاسدين وعن اموالهم المكتسبة بصورة غير مشروعة.
-في الشرق الاوسط تعمل الدول العربية عبر شبكة اقليمية على مبادرة الحكم الجيد للتنمية (GFD) لتقديم الدعم الى عمليات اصلاح الحكم وتحديث القطاع العام،ولخلق الضروف الملائمةاللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة لمحاربة الفساد.
-مجموعة الثماني(G8) وهذه المجموعة غير رسمية مؤلفة من ثماني دول هي كندا وفرنسا وايطاليا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التي اجتمعت لمناقشة السياسات الاقتصادية والخارجية العريضة، جعلت الكفاح ضد الفساد في راس اولوياتها بما في ذلك الجهود الرامية الى مكافحة الفساد على اعلى المستويات والتنسيق لاسترجاع الاموال المكتسبة بصورة غير مشروعة، ودعم مرشدي الشفافية لتحسين الموازنات والمشتريات، ومنح الامتيازات، للمحاسبة والشفافية.
- ان هذه الاتفاقيات الدولية تلعب دورا كبيرا في الادانة الدولية المتنامية للفساد، فهي تلزم الحكومات اتخاذ الاجراءات والمساعدة في تسهيل التعاون الدولي والمساعدة الفنية.
ولعل الجدول الاتي يوضح جليا التزامات الدول العربية الموقعة والمصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وهذه الاتفاقية اقرتها الامم المتحدة في قرار اتخذته الجمعية في الدورة الثامنة والخمسون البند ١٠٨ في تاريخ ٣١ تشرين الاول ٢٠٠٣ وقد اصبح نافذ المفعول في ١٤/كانون الاول ٢٠٠٥(٢٢).

الدول العربية الموقعة والمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

البلد	وضع المصادقة	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق/الانضمام	تاريخ الدخول حيز النفاذ
الأردن	-	9-12-2003	24-2-2005	-
الجزائر	-	10-8-2005	22-2-2006	-
البحرين	توقيع	8-2-2005	-	-
تونس	توقيع	30-3-2004	-	-
الجزائر	-	9-12-2003	25-8-2004	-
جزر القمر	توقيع	10-8-2005	-	-
جيبوتي	-	17-6-2004	20-4-2005	-
السعودية	توقيع	9-1-2004	-	-
السودان	توقيع	14-1-2005	-	-
سوريا	توقيع	9-12-2003	-	-

الصومال	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-
عمان	-	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-
قطر	-	1-12-2005	30-1-2007	-
الكويت	تصديق	9-12-2003	16-2-2007	-
لبنان	-	-	-	-
ليبيا	-	23-12-2003	7-6-2005	-
مصر	-	9-12-2003	25-2-2005	-
المغرب	تصديق	9-12-2003	9-5-2007	-
موريتايا	-	-	25-10-2006	-
اليمن	-	11-12-2003	7-11-2005	-

٥- نتائج وتوصيات البحث

٥-١ نتائج البحث

يشكل النظام السياسي وطبيعته مؤشرا ومعيارا لتقدم البلد، ففي ظل النظام السياسي يمكن ان تكون المؤشرات الاجتماعية ولاقتصادية والسياسية ايجابية ومشجعة فيما اذا اهتمت هذه الانظمة بشعوبها، لان سوء التنمية وانعدام التوازن وتدني الخدمات كالطب والتربية والتعليم والضمان الاحتماعي..الخ يعطي هذا مؤشرا لفشل تلك الانظمة، لان اثر العوامل الاجتماعية-الاقتصادية يتضح في تحقيق الاستقرار من عدمة فهي ترسم علاقة جدلية بين الامرين، فالعوامل الاجتماعية تشمل الضغوط الديمغرافية، الكثاف السكانية،حركة النزوح او التهجير الكثيفة. اما العوامل الاقتصادية فتشمل قياس التنمية الاقتصادية (متوازنة ام لا) ونمو اقتصادي (سريع او بطيء)، ومن هنا ندرك ان غياب الاستقرار وفقا لهذه المعادلة يؤدي بالضرورة الى خلق مناخات عامة تتماهى مع ثقافة الفساد فيغيب معها مفهوم الدولة الجامعة والحاضنة للشعب، في هذه الحالةتنعدم امكانية قيام الحكم الصالح فتتشتت الموارد وتتبعثر الجهود وتحتدم المنافسة بين اعضاء المجتمع على تقاسم الموارد، كما يحصل في العديد من الصراعات المحلية في كثير من الدول ولعل بلدنا واحد منها.

انطلاقا من ذلك يمكن الاستنتاج على ان اي دولة تفتقر الى اليات سليمة ينتظم من خلالها العمل المؤسساتي تكون قاصرة في تحقيق الحكم الرشيد الصالح، ومن هنا تكمن ضرورة طرح هدف مكافحة الفسادكأولوية في جدول اعمال الحكومة، وبالتالي المطلوب منها:

١- تعزيز العلاقة بين المواطن وبين الدولة.

٢-توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات.

٣- اقرار قوانين انتخابية ديمقراطية عادلة ينتخب من خلالها الشعب نوابا جاهزين لمساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية على اعمالها.

٤- بناء تحالفات بين الحكومة والهيئات التشريعية والقطاع الخاص والاعلام ومنظمات المجتمع المدني من اجل اضفاء الشفافية الكاملة.
٥-ضمان استقلالية السلطات العامة وتعاونها مع بعضها البعض عبر فصل النيابة عن الوزارة مما يمنع سيطرة مؤسسة على اخرى ويفعل اطر الرقابة المتبادلة.
٦- اطلاق عجلة التنمية المتوازنة في المناطق التي تشكل المدخل الاساس لاستقرار الاوضاع الاجتماعية والامنية.

٥ - ٢ التوصيات

١- وضع سياسة وطنية لمحاربة الفساد وتجفيف منابعه وإشراك الشباب في ذلك.
٢- الاهتمام بشكاوى المواطنين وتسهيل إجراءاتها ومتابعتها بتوفير أرقام هاتفية ومواقع الكترونية معلنة وواضحة.
٣- تعميم وعي المواطنين بظاهرة الفساد أسبابها وآثارها وطرق علاجها من خلال الجامعات والمدارس والندوات ووسائل الإعلام.
٤- المطالبة بتعميم الشفافية على أداء كافة مؤسسات الدولة في مناهجها ووسائلها وقراراتها وحرية الوصول إلى المعلومات في هذه المؤسسات كحق للمواطن.
٥- الدعوة لتنشيط مؤسسات المجتمع المدني وإعطائها الفرصة لتتمكن من أداء مهمة الرقابة وتفعيل دور المواطن في الاهتمام بالشأن العام.
٦- إقرار القوانين الناظمة للحياة والتي لها مساس بظاهرة الفساد وذلك بعد التشاور مع قوى المجتمع المدني للوصول إلى قوانين فاعلة ومؤثرة.
٧- تفعيل القوانين المشرعة وتنفيذ الأحكام الصادرة بموجبها بكل حزم والإعلان والسماح للجميع بمتابعة القضايا وبكل شفافية.
٨-التأكيد على استقلالية القضاء ودعمه بكل الوسائل والأدوات التي تمكنه من أداء مهامه.
٩- التأكيد على تطبيق مفهوم المواطنة الحقيقية وذلك للوصول إلى مفهوم الانتماء والولاء الحقيقي للوطن والتركيز على تطبيق مبادئ العدالة والمساواة بين كافة المواطنين.
١٠- دعم رسالة ودور الدين والأخلاق في تجريم الفساد.
١١- رفع سقف الحريات الإعلامية حتى يشكل الإعلام أداة رقابية وتوعية حقيقية وإيجاد إعلام وإعلاميين متخصصين في محاربة الفساد.
١٢- دعم الأحزاب السياسية والمطالبة بأن تحمل برامجها خططا لمكافحة الفساد.
١٣- إتباع سياسات إدارية متطورة مثل تحديد إجراءات الرقابة الداخلية في كل مؤسسة على حدة ومتابعة تقويمها وتفعيلها.
١٤- التركيز على قطاع الشباب ليأخذ دوره الطبيعي في المراقبة والتوجيه.
١٥- إصدارنظام انتخابي يضمن وصول أصحاب الكفاءة والنزاهة والجرأة إلى المجلس النيابي ليكون المجلس النيابي قادرا على القيام بمهمته في التشريع والرقابة.
١٦-استقلال هيئة النزاهة وتفعيل دورها في المساءلة والمحاسبة القضائية.
١٧- إشراك الشباب في القضايا العامة وإشغال فراغهم بما يعود بالخير على مستقبل البلد وذلك من خلال تدريبهم على العمل العام وتفعيل الاتحادات والمنظمات الشبابية والطلابية بشكل ديمقراطي.
١٨- إقرار قانون إشهار الذمة المالية وعدم استثناء أي قطاع منه.
١٩- متابعة المستجدات العالمية في معايير تطبيق الشفافية ومحاربة الفساد وتطبيقها بما يتناسب مع واقع الفساد في بلدنا.
٢٠- مطالبة الحكومة والنواب بمزيد من العمل لمواكبة هذه التوجهات.

٦- المصادر والهوامش

١- المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مج احياء التراث، ١٩٧٣، ص٨٨
2- R.Klitgaard,Controlling Corruption (Berkeley, CA: University ofCalifornia Press, 1988), p. 75
٣- لقاء خاص مع شبلي تلهامي الاستاذ بجامعة ميرلاند في الولايات المتحدة الامريكية في برنامج (من واشنطن) على تلفزيون الجزيرة في ٢٠٠٤/٧/٢٢
٤- للمزيد انظر
World Bank Better Governance for Development in The Middle East and North Africa: Enhancing Inchsiveness and Accountability, Washington ,2003 ,p2
٥-
Ibid
٦-
Ibid
٧-) عبير صالح، النزاهة والشفافية والمساءلة نحو نظام افضل وتطبيق امثل، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٨
٨- نشرة الاصلاح العربي، تشرين الاول ٢٠٠٨
٩- يوسف خليفة،ندوة الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤،ص١٩
١٠- نشرة الاصلاح العربي،شباط ٢٠٠٧
١١- M.plamer, Breaking the Read Axis of Evil, How to oust the World last Dictators by 2050, Oxford.oublishers 2003 p.p 8.9
١٢-
Ibid
١٣-
Ibid
١٤- احمد ابو دية، الفساد اسبابه ونتائجه، بيروت ٢٠٠٤، ص٩
١٥-
http://www.justiceinitiative.org/arabic/ar_activities/ar_ac
١٦- M.plamer,op.cit.p ٩
١٧- Ibid
١٨- لمزيد من التفصيل انظر، دونالد اف كتل، الامن القومي والساياسة الامريكية، جامعة ويستفاليا، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، ص٦٢
١٩- المصدر السابق،ص ٦٦
Vito Tanzi and Davoodi , corruption around the world , causes, consequences scope , cures , Imf staff paper kvol 45 2006
٢١-
Ibid
٢٢-
http://www.arabanticorruption.org/News/Legislations.aspx?id=78